اقتصاد

الحكومة تطلق مشروع الإصلاح الإداري وبرنامج الجدارة القيادية

الحلقي: الإدارة العامة في سورية لا تلبي متطلبات المرحلة القادمة

النوري لـ«الوطن»: تأهيل ٤٠٠ قيادي إداري في مؤسسات الحكومة

الوطن

أطلق رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي مشروع الإصلاح الإداري بمكوناته السياسية والاقتصادية والقضائية والمؤسساتية والتنموية ومشروع برامج الجدارة في القيادة الإدارية وذلك خلال اجتماع خاص بالموضوع يوم أمس في وزارة التنمية الإدارية.

وقدم الحلقي عرضاً لمشروع الإصلاح الإداري في سورية الذي يهدف إلى إصلاح الوظيفة العامة وتحقيق الجدارة القيادية، مؤكداً أن التنمية الإدارية هي مشروع وطني نوعي وإستراتيجي بامتياز يحظى باهتمام ومتابعة الرئيس بشار الأسد، وهو عملية إدارية لإجراء تغيير في الأطر القيادية والعلاقات بين الكوادر الإدارية وتطوير التشريعات وأنماط السلوك الإداري ما يؤدي إلى تغيير ما تعوده كثير من موظفي الدولة من سلوكيات وإجراءات معوقة للأداء في العمل وكذلك منع حالات الفساد والرشاوى والمصلحة الشخصية ومنع هدر المال العام وارتجال القرارات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير التنمية الإدارية حسان النوري أن إطلاق مشروع الجدارة في القيادة الإدارية يأتي ضمن دعم الحكومة الكامل له، وسوف يؤهل على الأقل ٤٠٠ قيادي إداري في المؤسسات الحكومية. مشيراً إلى أن هذا البرنامج يأتي ضمن أربعة محاور أولها تعزيز القدرات القيادية، حيث يؤكد على أهمية القائد الإداري ووضع دليل للقيادة الإدارية المتمكنة ومفهوم لحل المشكلات واتخاذ القرار وإدارة الأزمات خاصة في هذه المرحلة.

وأوضح الوزير النوري أن المحور الثاني هو محور الإدارة العامة ويؤكد على آليات وأسس القيادة العامة والتحليل والتفكير الإستراتيجي للمرحلة القادمة واستخدام بعد الإدارة الإستراتيجية في انتقال مؤسسات الحكومة إلى مستوى أفضل تنافسية للتعامل مع منعكسات الأزمة.

أما المحور الثالث فيتركز حول تطوير الأداء والذي يؤكد على مفهوم الأداة وتطويره بالمرحلة القادمة ويعتبر هذا المحور هو الأخطر باعتباره المحور الأساس الذي يجب أن تعتمده جميع المؤسسات ضمن مشروع إدارة الأداء.

وأشار النوري إلى أن المحور الرابع هو دور المعلوماتية في صنع القرار، وهنا سوف يتم الحديث عن مكرمة الرئيس بشار الأسد في تبني برنامج المعلوماتية الإدارية ضمن إطار الموارد والمؤسسات لتنفيذه وتطبيقه في جميع المؤسسات الحكومية التي يجب أن تستفيد من هذا البرنامج. مبيناً أنه من المقرر أن يتم إطلاق أول حلقات المشروع في ٢٠١٦/١/٢.

هذا وترتكز خطة التنمية الإدارية التي عرضها رئيس الحكومة على عدة أسس، تضم إعداد القيادات الإدارية وتأهيلها، وذلك من خلال تطوير نظم ومعايير اختيار القيادات الإدارية العليا في الجهاز الحكومي ومؤسسات القطاع العام وشركاته، وتطوير نظم لإعداد القيادات الإدارية العليا وتأهيلها وتكوين النسق الثاني والتالي، وتحديث نظم الترقية للقيادات العليا، إضافة إلى تحديث نظم التقييم والمساءلة عن الأداء والإنجاز للقيادات العليا ومعاييرها.

ومن أسس خطة التنمية الإدارية أيضاً، إعداد الموارد البشرية وتنميتها، ودراسة الهيكل التنظيمي العام للجهاز الإداري للدولة، وإعادة تصميمه بما يناسب الأوضاع الاقتصادية السائدة وبما يساند تطلعات الدولة نحو النهضة الشاملة وتعميق استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات، إضافة إلى بناء نظام المعلومات واستثمار إمكانيات شبكة الانترنت والبريد الإلكتروني وتقديم الخدمات الإلكترونية، وتطوير القوانين والتشريعات.

وأشار الحلقي إلى واقع وتحديات الإدارة العامة في سورية، مؤكداً أنها بالوضع الحالي لا تلبي متطلبات المرحلة القادمة، من حيث معدلات النمو والتنمية المستدامة والانفتاح على العالم، والسبب في ذلك يعود إلى جملة من المشاكل التي نسعى للحد منها أهمها التصدي للمركزية الشديدة وضعف إدارة الموارد المتاحة.

موضحاً أن رؤية الحكومة للإصلاح الإداري في سورية وتوجهاتها الأساسية في الإصلاح السياسي والاقتصادي والقضائي والإداري تضم عدة محاور رئيسية، تتمثل برسم السياسات وصنع القرار، وإنجاز الهياكل التنظيمية، والإنفاق العام، واستمرارية إنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية، والوظيفة العامة والموارد البشرية، إضافة إلى الرقابة والتفتيش ومكافحة الفساد.

مشيراً إلى أن أهداف وزارة التنمية الإدارية تشمل تنظيم وتطوير أداء الإدارة والوظيفة العامة وتحسين خدماتها للمواطنين، ومكافحة الفساد الإداري من خلال تحديث القوانين والتشريعات الناظمة، والتطوير المؤسساتي، وتأهيل الكوادر البشرية واستخدام تقانات المعلومات وبناء وتعزيز القدرات القيادية من خلال اتباع برامج الجدارة القيادية في الإدارات المتخصصة.

وأكد رئيس الحكومة أن رؤية الحكومة تتطلع لأن يكون أداء الإدارة والوظيفة العامة في المؤسسات الحكومية مجسداً للتنمية المستدامة وأهدافها الإستراتيجية بكفاءة عالية. منوهاً بأهمية التدريب وبناء القدرات البشرية انطلاقاً من أن القوى البشرية تمثل الدعامة الأولى لعملية التنمية الإدارية، لذا لا بد من تطوير الكوادر البشرية وتأهيلها وتطوير الأنظمة والقوانين الناظمة لها وضبط معطيات العملية التنموية البشرية، وتحسين مستوى الأداء الحالي والمستقبلي للإدارة من خلال تنمية المعارف وشحذ مهارات القيادات الإدارية، وتعزيز المعرفة والمهارات والقدرات للقوى البشرية العاملة، وإعداد وتنفيذ برامج الجدارة القيادية في مختلف الاختصاصات الإدارية المتعددة مثل برنامج الجدارة القيادية في أداء المؤسسات التعليمية والصناعية والخدمية والهندسية والصحية.

وحول برنامج الجدارة القيادية أكد الحلقي أن المشروع جاء نتاجاً للمعارف والمهارات والقيم المهنية، وهي تحقيق التميز في الأداء وتمكين المورد البشري من تحقيق أهداف مؤسسته، من هنا يجري العمل على تعزيز الجدارات القيادية للقائمين على إدارة العمل على أنماط القيادة العصرية.

مبيناً أن بناء القدرات القيادية أصبح من ضرورات العصر وخاصة مع التغيير الذي يجتاح العالم بسرعة مذهلة تلغي الاعتماد على النمطية التي صنعتها أهمية برنامج الجدارة القيادية وضروراته في المرحلة الراهنة من خلال زيادة معدل الكفاءة للقيادات الإدارية وتطوير معارف ومهارات القادة الإداريين وتنويع مصادر خبراتهم المعرفية وتوفير المعطيات اللازمة لهم لخلق فرص الإبداع والتطوير وضمان التحسن المستمر والتحفيز.

مؤكداً أنه كان لزاماً على وزارة التنمية الإدارية إيجاد آلية للعمل على تنشيط وتمكين دورة العطاء والإبداع لمهارات النخبة الإدارية وتمكين القائد الإداري على قيادة وإدارة مؤسسته بأسلوب متطور من أجل إحداث نقلة نوعية في أدائها، وتزويد القادة المشاركين بالمعلومات والمعارف الإدارية الحديثة اللازمة لممارسة وظائفهم بكفاءة عالية، وتنمية وتنشيط المهارات الإدارية والقيادية الأساسية لكوادر القيادات العليا في الجهات العامة كي يتمكنوا من تطوير أدائهم الإداري الذاتي، وتطوير كفاءة الجهاز الإداري لمؤسسات الدولة من خلال رفع كفاءة العنصر البشري وتأهيله قيادياً من خلال تنمية مهاراته وزيادة خبراته المعرفية.

وأكد الحلقي أن برامج الجدارة القيادية يشكل منصة وطنية رائدة للتميز في مجال صقل مهارات القيادات الإدارية وبناء المعارف بما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية للدولة السورية.

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: إعادة هيكلة الوزارة والجهات التابعة لها بما يتوافق مع الدور المطلوب منها

الوطن

بيّن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري في لـ«الوطن» أن العمل جار على تطوير هيكلية الوزارة والجهات التابعة لها بما يتوافق مع دورها وأداء المهام المطلوبة منها. لذا تم إنشاء وحدة التحليل الاقتصادي لتعزيز القرار الاقتصادي ومراقبة تعافي القطاعات الاقتصادية المختلفة عبر تغير أولويات التجارة الخارجية بما يخدم تعافي هذه القطاعات الإنتاجية ويعزز القدرات التصديرية بالمشاركة مع المديرية العامة للجمارك ومصرف سورية المركزي في إطار الربط الشبكي والمعلوماتي إضافة إلى إنشاء مديرية السياسات ومديرية شؤون المؤسسات والشركات والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات وإلى هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار الجزائري إلى أن اللجان الوزارية المكلفة دراسة مرسوم إحداث هيئة الصادرات الجديد أنهت عملها بعد أن كانت الوزارة وضعت مشروع مرسوم لتحويل هيئة تنمية وترويج الصادرات إلى هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات. مشيراً إلى أن الوزارة تهدف من خلال عمل الهيئة الجديد إلى رفع نسبة المكون المحلي وتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات السورية في الأسواق الدولية من خلال دعم المنتجات المحلية التصديرية، ليس فقط في مرحلة التصدير وإنما في جميع مراحل الإنتاج وصولاً إلى التصدير.

وتركز الهيئة الجديدة على دعم وتطوير المنتج المحلي في جميع مراحل الإنتاج الضرورية وذات القيمة المضافة انتهاء بمرحلة التصدير إضافة إلى إحداث مديرية صندوق دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات في الهيئة محل صندوق تنمية الصادرات حيث يستخدم الصندوق الجديد موارده المالية في دعم الصادرات ودعم الإنتاج المحلي في كل مراحله.

وأوضح أن الهيئة ستساهم في دعم المستوردات بما يخدم تطوير الإنتاج المحلي وبما يتوافق مع سياسة التجارة الخارجية القائمة على حماية الإنتاج المحلي وتسهيل استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج لتخفيض تكاليف الإنتاج ورفع القدرات التنافسية للمنتَج المحلي وتوسع الإنتاج والتشغيل والتصدير، ولذلك قامت الوزارة بتطوير مشروع مرسوم إحداث هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات لتحل محل هيئة تنمية وترويج الصادرات وعملت الوزارة وبالتعاون مع اتحاد المصدرين السوري لإيجاد آلية يقوم من خلالها اتحاد المصدرين بدعم المنتجين الصغار من خلال مساعدتهم على تحمل تكاليف شحن البضائع إلى البلدان المستهدفة وتخزينها في هذه البلاد على أن يقوم المنتج بالعمل على تصريف منتجاته في هذه البلدان وقد انطلقت هذه التجربة من خلال شحن الألبسة المنتجة محليا إلى إيران.

وعلى صعيد الخطة الإسعافية الجديدة أشار الجزائري إلى أن الوزارة أنهت إعدادها قبل إرسالها إلى الجهات المعنية تمهيداً إلى إقرارها وتعمل الوزارة أيضاً على إعداد تقرير الأداء للعام ٢٠١٥ وبين أن الوزارة مستمرة بالعمل على إبرام وتطوير الاتفاقيات الثنائية مع الدول الصديقة بهدف استكشاف الأسواق وفتحها أمام المنتج السوري والتعريف به بما ينعكس بالفائدة على أصحاب المشروعات لتعزيز إنتاجهم وتشغيل معاملهم بطاقتها المثلى ما يولد فرص عمل جديدة ومن هذه الدول روسيا وبلاروسيا وجنوب إفريقيا وإيران وغيرها.

وزير السياحة لـ«الوطن»: المصارف الإسلامية الأقدر على المشاركة في المشاريع السياحية المتعثرة

محمد راكان مصطفى

بيّن وزير السياحة بشر يازجي لـ«الوطن» أن آخر كتاب وصل إلى الوزارة من مصرف سورية المركزي حول موضوع القروض المتعثرة للمنشآت السياحية يحمل حلولاً ورؤية صالحة للمدى الطويل، بينما المهم حالياً إيجاد حلول لهذه الإشكاليات في الفترة القريبة، كاشفاً عن وجود قرارات جديدة مطلع الشهر القادم تخصّ تمويل بعض المشاريع السياحية التي وصلت إلى نسبة محددة من الإنجاز، إضافة إلى تمويل بعض المشاريع الجديدة التي قد تحتاج إلى تمويل، مشيراً إلى أن مثل هذه الأمور تدخل ضمن صلاحيات مجلس النقد والتسليف وصلاحيات مصرف سورية المركزي.

وأوضح يازجي وجود بعض المشاريع التي وصلت إلى مراحل متقدمة من الإنجاز دون حصولها على أي قرض في السابق والتي أصبحت بحاجة إلى تمويل عن طريق قرض لتستطيع متابعة الإنجاز والانطلاق، كما أن هناك بعض المشاريع السياحية الحاصلة على قروض متعثرة وصلت إلى مراحل جيدة من الإنجاز، والتي من الواجب دعمها حتى تستطيع الانطلاق وتسديد ما يترتب عليها من استحقاقات للمصارف وأن تتمكن من تسديد ما يترتب عليها من قروض.

وأكد يازجي أن الوزارة تهتم ببعض المشاريع الاستراتيجية التي وصلت إلى مراحل متقدمة من الإنجاز والتي من المهم أن تقلع، وأنه يتم العمل على إنشاء صناديق خاصة بالمشاريع المتعثرة كما أنه وبعد الانتهاء من ملتقى الاستثمار يتم العمل على التجهيز للملتقى الخاص للمشاريع الخاصة بحيث تستطيع بعض المشاريع التي وصلت نسبة إنجازها إلى ٧٠ بالمئة البحث عن شراكات في القطاع الخاص كحل بديل عن الميل إلى التشاركية مع القطاع العام والمصارف العامة، ومن خلال دخول بعض المصارف كشريك في هذه المشاريع السياحية وبرأيه فإن المصارف الإسلامية هي الأقدر على هذه الشراكات وعلى التنفيذ.

وكشف يازجي عن اجتماع قريب مع المركزي لمناقشة تعديل بعض القرارات لإيجاد حلول للمشاريع المتعثرة على اعتبار أن مصرف سورية المركزي يعمل وفق رؤية وقوانين فيها فائدة للوصول إلى حلول تحمي المصارف العامة والمشاريع السياحية من الخسارة.

وعن موضوع الاتفاقيات الأخيرة التي تم عقدها بين المنشآت السياحية ووزارة المالية أكد يازجي أن وزارة السياحة دورها هو تحصيل أكبر مبلغ لخزينة الدولة بالتقيد بالأسعار تزامناً مع عقد هذه الاتفاقيات لضمان ألا يكون الاتفاق على حساب المواطن بأي شكل من الأشكال.

وبيّن يازجي أن دفع أي ضريبة جيدة من قبل أصحاب المنشآت السياحية لوزارة المالية يجب أن يتم وفق معادلة ربح أصحاب المنشآت دون أن يتم تحميل أي عبء إضافي على المواطن.

وشدد وزير السياحة على أنه لن يسمح لأصحاب المنشآت السياحية بالتسبب في ضعف الارتياد كما أنه لن يسمح لأي اتفاقية بأن تسبب في ضعف الحركة في المنشآت السياحية والمطاعم والمقاهي بسبب عدم التقيد بالأسعار. وأوضح أنه ومع انتهاء آخر مهلة ممنوحة من قبل الوزارة لأصحاب المنشآت السياحية بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٥ بدأت دوريات الضابطة عملها وجولاتها على المنشآت السياحية وتحرير الضبوط اللازمة بحق المخالفين مع تأكيده أنه وفي حالة تكرار المنشأة لمخالفة سوف يتم إغلاقها فوراً.

معتبراً أن مخالفة عدم الإعلان عن الأسعار خط أحمر ومخالفتها سوف تكون أكبر وأشد من مخالفة تقاضي سعر زائد، مشيراً إلى أن دوريات الضابطة تنشط في هذا الأمر وأنه يتم العمل على زيادة عدد رجال الضابطة العدلية بهدف الوصول إلى تغطية جيدة لكافة المنشآت. وتعهد يازجي بإجراءات رادعة لأي منشأة سياحية مخالفة لا تتقيد بقرار الأسعار الصادر عن الوزارة بغض النظر من يكوم صاحبها مع تأكيده على أن تكون جولات التفتيش في الفترة القادمة مميزة عن الجولات السابقة.

٥٥٠ ألف متقاعد في سورية

مدير التأمين والمعاشات لـ«الوطن»: ١٢ مليار ليرة معاشات المتقاعدين في الشهر

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة التأمين والمعاشات خالد الحلقي لـ«الوطن» أنه تم إنجاز وطباعة نحو ١٤٦ ألف دفتر معاش تمثل جميع احتياجات المتقاعدين من مدنيين وعسكريين لدى المؤسسة حيث بلغت دفاتر المتقاعدين العسكريين نحو ٧٧,٥ ألف دفتر بينها سجل عدد دفاتر المعاش للمتقاعدين المدنيين ٦٨,٧ ألف دفتر.

مبيناً أن قسيمة شهر كانون الثاني من العام القادم (الشهر الأول) ستتضمن زيادة المعاش عن كل من شهر تشرين الأول والثاني وكانون الأول من العام الحالي حسب المرسوم ٤٢ لعام ٢٠١٥ والبالغة ٢٥٠٠ ليرة.

وأنه سيتم توزيع دفاتر المعاشات للمتقاعدين المدنيين والمستحقين عنهم والذين يتقاضون معاشاتهم من محافظة دمشق بدءاً من ١٥ كانون الأول الحالي في مبنى المؤسسة بينما سيتم البدء بتوزيع الدفاتر على المتقاعدين من العسكريين وأسرهم بدءاً من ٢٠ الشهر الحالي في مبنى المؤسسة للذين أيضاً يتقاضون معاشاتهم من دمشق.

بينما أوضح أنه بالنسبة لمحافظات دير الزور والرقة وإدلب سيتم توزيع دفاتر المعاشات التقاعدية العائدة لفروع هذه المحافظات في مبنى المؤسسة القائم في شارع ٢٠ أيار بنفس المواعيد السابقة نفسها وأن ذلك يأتي في إطار سلامة توزيع الدفاتر وإيصالها لمستحقيها وتخفيف العبء عن أبناء هذه المحافظات في حصولهم على دفاترهم ومعاشاتهم وعن المتقاعدين الذين يتقاضون معاشاتهم التقاعدية من فرعي المصرف الزراعي في كل من منطقة قطنا والقطيفة سيكونون قادرين على استلام دفاترهم اعتباراً من ٣ كانون الثاني القادم ولغاية ١١ من الشهر ذاته.

وفيما يتعلق ببقية أصحاب المعاشات التقاعدية في المحافظات أكد أنه ستكون أغلبية الفروع في هذه المحافظات جاهزة لتوزيع الدفاتر على مستحقيها مع مطلع العام القادم.

> ربط مع الأحوال المدنية وتوزيع ١٤٦ ألف دفتر معاش

وعن قيمة المبالغ المالية التي يتم صرفها لدى المؤسسة أوضح المدير العام أنه تصل إلى ١٢ مليار ليرة شهرياً تشمل كافة طرق القبض من دفاتر معاشية وبطاقات صرافة وحسابات جارية.

وفي سؤال نقلته «الوطن» للمدير العام عن معاناة شريحة واسعة من مستحقي المعاشات التقاعدية لدى توجههم إلى مديريات الأحوال المدنية لاستكمال بعض الأوراق والثبوتيات العائلية المطلوبة من المؤسسة حيث يستغرق حصولهم على هذه الأوراق ساعات من الانتظار في طوابير أمام نوافذ مديريات الأحوال المدنية وخاصة في شؤون الأحوال المدنية في شارع الثورة وهذا في حال حالفهم الحظ وتمكنوا من إنجاز وثائقهم في نفس اليوم ما لم تتوقف الشبكة أو غيرها من الأمور التي عادة ما تتكرر ويتم تأجيل الأوراق المطلوبة لليوم التالي ليعاود صاحب الخدمة الكرة من جديد أمام النوافذ.

ويؤكد الحلقي لـ«الوطن» أن المؤسسة تقدمت بمقترح وطلب رسمي حول إحداث نافذة واحدة في المؤسسة وخاصة بإنجاز كافة المعاملات والأوراق المطلوبة من المراجعين لدى المؤسسة عبر الموافقة على عملية الربط الشبكي بين المؤسسة وشؤون الأحوال المدنية بغية اختصار الوقت والجهد على المراجعين وخاصة منهم القادمين من المحافظات الأخرى مبيناً أن كافة عمليات الدعم الفني التقني لعملية الربط متوفرة لدى المؤسسة إضافة إلى أن المؤسسة أنجزت أتمتة كافة خدماتها وهو ما يسهم في نجاح عملية الربط وسرعة إنجاز المعاملات وخاصة أن لدى المؤسسة نحو ٥٥٠ ألف متقاعد، وأن المؤسسة عملت على تشكيل لجان خاصة لمتابعة عملية الربط الشبكي مع الأحوال المدنية للإقلاع مباشرة بالمشروع في حال تمت الموافقة من المعنيين.

وأشار المدير العام إلى أنه في إطار ضبط عمليات التوزيع للدفاتر المعاشية وعدم حدوث أي تجاوزات يطلب من المتقاعدين بيان عائلي مدون عليه جميع الوقوعات الطارئة كما يطلب من الورثة بعض الوثائق الثبوتية اللازمة مثل إخراج قيد – وثيقة غير عامل، مصدقات دراسية للابن الذي يدرس وغيرها من الوثائق الضرورية إضافة إلى أن تسليم دفتر المعاش سيكون لصاحب العلاقة حصراً أو وكيله القانوني بموجب وكالة قانونية مصدقة ومستوفية للشروط القانونية إضافة إلى طلب الوثائق نفسها بالنسبة للمتقاعدين والمستحقين عنهم الذين يتقاضون معاشاتهم بطريقة الصراف الآلي أو الحساب الجاري في بداية كل عام.